الأمم المتحدة
S/2017/432
مجلس الأمن
Distr.: General
19 May 2017
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في الصومال وتنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (المرفق الأول)، إضافةً إلى التقرير ذي الصلة المقدم من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (المرفق الثاني) عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٧ (٢٠١٦).

وأرجو ممتنا عرض هذه الرسالة ومرفقيها على أعضاء مجلس الأمن.

(*توقيع*) أنطونيو **غوتيريش**

260517 250517 17-08142 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول

بيان بشأن الحالة في الصومال وتنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

اتخذ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في جلسته ٦٨٤ المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، القرار التالي بشأن الحالة في الصومال وتنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (البعثة):

إن مجلس السلم والأمن،

١ - ***يحيط علما*** بتقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وبالإحاطة التي قدمها مفوض السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في الصومال وتنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. **ويحيط علما أيضا** بالبيانات التي أدلى بها ممثل إثيوبيا بصفة هذا البلد رئيسا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وعضوا أفريقيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكذلك بالبيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الصين وفرنسا ومصر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة؛

٢ - ***يشير*** إلى قراراته السابقة بشأن الحالة في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك القرارات الواردة في البيان PSC/PR/COMM.(DCXLIX) الذي اعتمده المجلس في جلسته ٦٤٩ المعقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؛ والبيان PSC/PR/COMM (DCXXII) الذي اعتمده في جلسته ٦٢٢ المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛ والبيان PSC/PR/COMM (DCVIII) الذي اعتمده في جلسته ٦٠٨ المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛ والبيان PSC/PR/COMM.2(DXCV) الذي اعتمده في جلسته ٥٩٥ المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦؛

٣ - ***يُثني على*** شعب الصومال وعلى حكومة الصومال الاتحادية لما استجدّ من تطورات سياسية إيجابية في البلد مؤخرا. وفي هذا الصدد، **يرحب** المجلس بنجاح عملية الانتخابات الرئاسية والبرلمانية باعتبارها خطوة هامة نحو إرساء الديمقراطية وتحقيق السلام الدائم والأمن والمصالحة في الصومال. ***ويهنّئ*** المجلس الرئيس محمد عبد الله محمد على انتخابه رئيسا للصومال، **ويرحب** بالخطوات الأولية المتخذة بقيادته حتى الآن سعيا إلى تعزيز الإنجازات الأمنية والسياسية المحققة في الصومال. وفي هذا الصدد، ***يثني*** المجلس على إبرام الاتفاق السياسي المتعلق بهيكل الأمن الوطني واستئناف الجهود الرامية إلى إيجاد توافق سياسي شامل في الآراء بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية.

٤ - ***يشجع*** الإدارة الجديدة لحكومة الصومال الاتحادية على بذل كل جهد ممكن لتحقيق المصالحة الشاملة على الصعيد المحلي، والعمل على بسط سلطة الدولة وتوفير الخدمات، واستكمال عملية مراجعة الدستور، وإنشاء مؤسسات ذات مصداقية تتيح إجراء عملية الاقتراع العام بحلول عام ٢٠٢٠.

٥ - ***يلاحظ بقلق*** استمرار التهديدات الأمنية الناجمة عن حركة الشباب، من خلال شن هجمات غير متناظرة ضد السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال وأفراد البعثة. وفي هذا السياق، **يشدد** المجلس على أهمية الاضطلاع بعملية ممر وادي جوبا الثانية. وفي هذا الصدد، **يعرب** المجلس عن

تقديره للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وكذلك لسائر الجهات المانحة على الصعيد الثنائي، على الدعم المالي والعيني المقدم إلى البعثة. ***ويؤكد*** المجلس ***مجددا على ضرورة*** الاستمرار في توفير مجموعة عناصر الدعم اللوجستي إلى عمليات البعثة، وبخاصة فيما يتعلق بالصلاحية التشغيلية للمعدات المستوفية الشروط في مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وكذلك تقديم الدعم اللوجستي في الوقت اللازم على نحو ما سبق أن طلبته الأمم المتحدة والشركاء الدوليون لعملية ممر وادي جوبا الثانية المتوخاة، دون مزيد من التأخير؛

٦ - ***يشير إلى*** كل من الزيارة التي أجراها رئيس المفوضية في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٧ والزيارة التي أجراها أعضاء مجلس السلم والأمن في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٧، باعتبارهما دليلا آخر على الالتزام القوي للاتحاد الأفريقي بالحفاظ على المكاسب السياسية والأمنية المحققة في الصومال. و**يتطلع** المجلس إلى الزيارة الرسمية المقبلة للرئيس محمد عبد الله محمد إلى المفوضية، باعتبارها تعبيرا عن روح الشراكة المتجددة بين الصومال والاتحاد الأفريقي للنهوض بالسلام والأمن والاستقرار والمصالحة في الصومال؛

٧ - ***يعرب عن قلقه البالغ*** إزاء الأزمة الإنسانية في الصومال نتيجةً لموجة الجفاف الحالية، واستمرار خطر وقوع مجاعة، وهو وضع أدى إلى نزوح ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ شخص وتسبّب في خسائر هائلة في الأرواح وفي فقدان سبل عيش الكثيرين. ***ويؤكد*** المجلس ***مجددا على*** تضامنه مع شعب وحكومة الصومال في الجهود المبذولة لمواجهة هذا التحدي على الصعيد الإنساني؛

٨ - ***يكرر التأكيد*** على ضرورة بناء قدرات قوات الأمن الوطني الصومالية على نحو منسق وفعال لكي تستلم المسؤوليات الأمنية الرئيسية من البعثة. وفي هذا الصدد، ***يحيط*** المجلس ***علما*** بالجهود الجديرة بالثناء المبذولة لتحقيق توافق الآراء والشمول فيما يتعلق بهيكل الأمن الوطني، ***ويؤكد ضرورة*** مواصلة تنسيق الدعم المقدم من الشركاء الدوليين إلى مؤسسات الأمن الصومالية من أجل تنفيذ الهيكل الأمني، وتحقيق مزيد من الاتساق في تقديم الدعم؛

٩ - ***يشير أيضا*** إلى قراره الوارد في البيان PSC/PR/COMM (DCXXII)المعتمد في جلسته ٦٢٢ المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الذي يدعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى النظر في رفع حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال عملا بقراره ٢٢٤٤ (٢٠١٥)، بوصف ذلك جانبا من الجوانب الأساسية لبناء المؤسسات الأمنية الصومالية، وإلى كفالة أن تكون المعايير المتعلقة بتوفير الأسلحة متناسبة مع الحالة الأمنية السائدة في الصومال. ***ويؤكد*** المجلس ضرورة أن تكفل حكومة الصومال الاتحادية أكبر قدر من المسؤولية في إدارة المخزونات وتخزينها وتأمينها؛

١٠ - ***يشدد على أهمية*** الاستعراض الاستراتيجي المقبل بشأن الصومال، الذي سيشترك في إجرائه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في تحديد مستقبل وجود البعثة في البلد. ***ويشير*** إلى أن هذه العملية ستتيح فرصة لاستعراض المهام وإعادة تحديدها، وستوفر أيضا خيارات لإعادة تنظيم البعثة؛

١١ - ***يقرر تمديد*** ولاية البعثة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، على أن يبلغ الحد الأقصى للقوام المأذون به ٢٢ ١٢٦ فردا من الأفراد النظاميين، واضعا في اعتباره أحكام الفقرة ١٠ من قراره الوارد في البيان PSC/PR/COMM.2 (DXCV) المعتمد في جلسته ٥٩٥ المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦ ومقرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الوارد في الفقرة ٤ من قراره

٢٢٩٧ (٢٠١٦)، في انتظار إجراء الاستعراض الاستراتيجي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وما سيتمخض عنه من نتائج؛

١٢ - ***يؤكد على ضرورة*** توفير الموارد اللازمة للبعثة من أجل الوفاء بولايتها الحالية. وفي هذا الصدد، يكرر المجلس دعوته إلى تأمين تمويل تكميلي مستدام يمكن التنبؤ به للبعثة، بسبل منها الأنصبة المقررة للأمم المتحدة في إطار الشراكة المعززة، وذلك في أعقاب توقيع الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس المفوضية على الإطار المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن أثناء المؤتمر السنوي الأخير للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعقود في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، في نيويورك؛

١٣ - ***يحيط علما*** بالمؤتمر المقبل بشأن الصومال المزمع عقده في لندن ***ويتطلع إلى*** نتائج هذا الاجتماع، ولا سيما فيما يتعلق بالدعم المقدم إلى العمل الذي تضطلع به أفريقيا في الصومال، عن طريق تعزيز قدرات البعثة وقوات الأمن الوطني الصومالية؛

١٤ - ***يحيط علما*** بالجهود التي بذلتها المفوضية لوضع إجراءات تشغيل موحدة بشأن دفع مبالغ على سبيل الهبة في شكل تعويضات مقدمة على الصعيدين الإنساني والاجتماعي في حالات الضرر غير المقصود الذي يلحق بالمدنيين خلال العمليات التي تنفذها البعثة. وفي هذا السياق، ***يطلب*** المجلس إلى المفوضية أن تقدم إجراءات التشغيل الموحدة إلى المجلس لكي ينظر فيها؛

١٥ - ***يحيط علما أيضا*** بالإحاطة التي قدمتها المفوضية عن الدراسة التي أُجريت مؤخرا بشأن الدروس المستفادة على مدى عشر سنوات من عمل البعثة، وفقا لقراره الوارد في البيان PSC/PR/COMM.(DCXLIX) المعتمد في جلسته ٦٤٩ المعقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؛ والبيان PSC/PR/COMM (DCXXII) المعتمد في جلسته ٦٢٢ المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، ***يطلب*** المجلس إلى المفوضية أن تقدم إليه تقريرا عن الدراسة المتعلقة بالدروس المستفادة على مدى عشر سنوات ***ويوافق على*** أن يَعقد، في أقرب موعد ممكن، جلسة مخصصة للنظر في هذا التقرير؛

١٦ - ***يعرب عن امتنانه*** للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهي إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجيبوتي وكينيا ونيجيريا، ولأفراد البعثة المدنيين، على ما يقدمونه من تضحيات وإسهامات وما يظهرونه من التزام متواصل في الصومال؛

١٧ - ***يطلب إلى*** المفوضية أن تحيل هذا البيان، بالإضافة إلى التقرير المقدم من رئيس المفوضية بشأن الحالة في الصومال وتنفيذ ولاية البعثة، إلى الأمين العام للأمم المتحدة لكي يحيلهما إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل اتخاذ إجراء بشأنهما، حسب الاقتضاء؛

١٨ - ***يقرر*** أن يُبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق الثاني

التقرير المقدم من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في الصومال وتنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أولا – مقدمة

١ – يتناول هذا التقرير الحالة في الصومال، بما يشمل تنفيذ مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ويقدَّم إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عملا بالقرارات السابقة التي أصدرها بشأن الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي، ولا سيما القرارات الواردة في البيان PSC/PR/COMM (DCXLIX) المعتمد في جلسته ٦٤٩ المعقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، والبيان PSC/PR/COMM(DCXXII) المعتمد في جلسته ٦٢٢ المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، والبيان PSC/PR/COMM(DCVIII) المعتمد في جلسته ٦٠٨ المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، والبيان PSC/PR/COMM.2(DXCV) المعتمد في جلسته ٥٩٥ المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، التي طلب فيها المجلس موافاته بمعلومات دورية عن مستجدات الحالة في الصومال وعن بعثة الاتحاد الأفريقي. كما سيُحال هذا التقرير والقرار الذي سيصدر لاحقا عن المجلس إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملا بالفقرتين ١٨ و ٤٤ من قراره ٢٢٩٧ (٢٠١٦). وفي ذلك القرار، طلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي أن يواصل إطلاعه بانتظام، عن طريق الأمين العام، على تنفيذ ولاية البعثة. وبناء عليه، يتناول هذا التقرير أهم التطورات المستجدة على كل من الصعيد السياسي والأمني والإنساني، إضافةً إلى العمليات المتعددة الأبعاد التي نفذتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

ثانيا – التطورات السياسية الرئيسية والمستجدات ذات الصلة

٢ – عملت البعثة والشركاء الدوليون على تكثيف التعاون مع أصحاب المصلحة الصوماليين الرئيسيين استعدادا للانتخابات الرئاسية. وفي هذا الصدد، نجحت البعثة، بالتنسيق مع قوات الأمن الوطني الصومالية، في تنفيذ خطة مقديشو الأمنية المتعلقة بالانتخابات، مما أتاح إجراء انتخابات رئاسية في أجواء سلمية ونقل السلطة على نحو سلس. ونفذت بعثة الاتحاد الأفريقي وفقا للقرار ٢٢٩٧ (٢٠١٦)، وفي إطار جهود دعم حكومة الصومال، تدابير ملموسة لكفالة النهوض بعنصرَي الشفافية والمشروعية في العملية الانتخابية عن طريق توفير الأمن، بما في ذلك أثناء الانتخابات الفرعية لشغل خمسة مقاعد في مجلس النواب (مجلس الشعب) والمقعدين المتبقيين في مجلس الشيوخ، وذلك قبل موعد الانتخابات الرئاسية. وعلاوة على ذلك، قدّمت بعثةُ الدعم الانتخابي التابعة للاتحاد الأفريقي التي تم نشرها في الصومال لفترة ستة أشهر من أجل تقييم العملية الانتخابية وإسداء المشورة التقنية إلى القيادة السياسية للبعثة، إسهاما كبيرا في كفالة عناصر الشفافية والمشروعية والمصداقية في العملية الانتخابية.

٣ - وبذلك، حقق الصومال إنجازا رئيسيا في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، عند قيام ٣٢٨ عضوا في جلسة مشتركة للبرلمان الاتحادي المؤلف من مجلسين، بانتخاب محمد عبد الله محمد رئيسا جديدا للصومال، وهو حدث قام برصده المراقبون المحليون والدوليون على السواء. ورغم عدم إجراء الانتخابات عن طريق الاقتراع العام، فإن هذه العملية ''الموسعة'' غير المباشرة تمثل خطوة رئيسية من أجل توفير تفويض شعبي للمسؤولين المنتخَبين، وتسبُر مزاج الشعب الصومالي ومطامحه وإرادته بوجه عام، بما يشمل الصوماليين الموجودين في المهجر. وما كان لهذا الحدث التاريخي أن يرى النور لولا الجهود التي بذلتها البعثة بهدف توفير الأمن والمرور الآمن والحماية لجميع المشاركين في العملية الانتخابية.

٤ - وخلال حفل التنصيب الذي حضره الرئيس المنتهية ولايته حسن شيخ محمود، والرئيس الأسبق شيخ شريف شيخ أحمد، وحوالي ١٢٤ من ممثلي الوفود الأجنبية، أعلن الرئيس محمد عن التزامه بمكافحة الفساد، والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية، وإقامة الحكم الرشيد بغية إعادة إرساء سيادة القانون. وبعد أن تعهد باتباع نهج متعدد الجوانب لدحر حركة الشباب، أعرب مجددا عن التزامه بتنمية قدرات قوات الأمن الوطني لكي تكون فعالة وقادرة على توفير الأمن للبلد. وبالإضافة إلى ذلك، أثنى الرئيس محمد على الإدارة المنتهية ولايتها وعلى البرلمان الاتحادي لتنظيم الانتخابات، وأشاد بالبعثة على دورها الداعم لكفالة الأمن في خمسة من أماكن الانتخاب وإسهامها في تحسين الأمن إجمالا في جميع أنحاء الصومال على مدى السنوات العشر الأخيرة.

٥ - وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، قام الرئيس محمد بتعيين حسن علي خيري رئيسا للوزراء. وأيّد البرلمان الاتحادي هذا التعيين في موعد لاحق، في ١ آذار/مارس ٢٠١٧. وأعلن رئيس الوزراء الجديد عن تشكيل مجلس الوزراء المؤلف من ٦٨ عضوا، والذي جرت الموافقة عليه في جلسة مشتركة للبرلمان الاتحادي عُقدت في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، حدد رئيس الوزراء برنامج عمل الحكومة الذي يشمل عددا من الأولويات الرئيسية، وهي: القضاء على الفقر، والتنمية الاقتصادية، وتوفير خدمات فعالة في مجال الأمن الوطني بما يكفل القضاء على آفة الإرهاب، وإنجاز عملية الاستعراض الدستوري بهدف إرساء الأسس اللازمة لعملية الاقتراع العام في عام ٢٠٢٠. ولهذه الغاية، تظل البعثة على التزامها الثابت بدعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحقيق نتائج ملموسة بشأن هذه الأولويات.

٦ - وأقرّ الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي على نطاق أوسع بالتطورات السياسية الأخيرة في الصومال، ولا سيما فيما يتعلق بالانتخابات. وفي هذا الصدد، رحب الصومال بمجيء وفود رفيعة المستوى إلى البلد منذ تنصيب الرئيس الجديد، ومنها الزيارة التي أجراها موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦. وقد تعهد خلال تلك الزيارة بالتبرع بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار لدعم جهود التصدي لموجة الجفاف في الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، أوفد مجلس السلم والأمن بعثة ميدانية إلى الصومال في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٧. ويُذكر من بين الشخصيات الدولية الأخرى التي أجرت مؤخرا زيارة إلى البلد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وبوريس جونسون، وزير الشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وتدل تلك الزيارات على الالتزام الملموس الذي يبديه الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليون بتعزيز السلام والأمن والاستقرار في الصومال.

ثالثا – الحالة الأمنية

٧ – لا تزال حركة الشباب تمثل تهديدا خطيرا غير متكافئ إزاء الشعب الصومالي وحكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي. وتشمل العمليات التي تُشنها الحركة، في الدرجة الأولى، الهجمات المباشرة على الأماكن العامة وقواعد البعثة باستخدام القنابل وقذائف الهاون. ووقعت أيضا حوادث باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على مركبات والكمائن المعززة بالأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تُنصب لقوافل بعثة الاتحاد الأفريقي على طول طرق الإمدادات الرئيسية. وعلى الرغم من تخلي العديد من المقاتلين عن حركة الشباب، ولا سيما في القطاعات ١ و ٣ و ٤، ونجاح البعثة في تحقيق إنجازات عسكرية كبيرة، لا تزال قوات البعثة عرضة لوقوع إصابات ووفيات في صفوفها نتيجةً للبيئة الأمنية غير المستقرة والحالة المتقلبة التي تواجهها في أداء عملها.

٨ – ورغم هذه التحديات الأمنية، تواصل البعثة إحراز تقدم ملحوظ في تعزيز قدراتها الهجومية والتشغيلية للتصدي لحركة الشباب واستنزاف قوتها والقضاء عليها، في نهاية الأمر. غير أن القدرات المحدودة للبعثة تعوق قدرتها على كفالة الحد من الخطر الناجم عن حركة الشباب بشكل تدريجي ومستدام. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى عدم توافر القدرات اللازمة لمكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة أو الابتكارات المستمرة في مجال صنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وعدم توافر المعلومات الاستخبارية أو وسائل الرصد وتحديد الهدف والاستطلاع، والأهم من ذلك كله عدم كفاية جهود الإنعاش المبكر للاستفادة من النجاحات التي تحققها البعثة واستمالة أفئدة وعقول الأفراد في المجتمعات المحلية. ولذا يتعين، إضافةً إلى اقتناء المعدات العسكرية اللازمة، العمل على إدماج قوات الأمن الوطني بما يعكس التوقعات على الصعيد الوطني، وتعزيز الجهود المبذولة حاليا من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تحقيق الاستقرار.

رابعا – نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٩ – تُواصِل بعثة الاتحاد الأفريقي الحفاظ على نشر الأفراد النظاميين المأذون بهم ووجودهم في جميع القطاعات، وفقا للقرار ٢٢٩٧ (٢٠١٦) ومفهوم عمليات البعثة. ومن أجل كفالة حرية الحركة والمرور الآمن والحماية للمشاركين في عملية السلام والمصالحة في الصومال، وحماية العملية الانتخابية نفسها، عملت البعثة على توسيع نطاق نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة كي يشمل عذاذو، في سياق الخطة الأمنية التي أُعدت للانتخابات الرئاسية. وبوجه عام، تُوضع عمليات نشر أفراد البعثة للمساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لقيام إدارة فعالة ومشروعة في جميع أنحاء الصومال، بالتنسيق مع قوات الأمن الوطني.

١٠ – وأُحرز تقدم أيضا في تشغيل الوحدات التمكينية للبعثة، مع إنشاء وحدة تمكينية أولية في القطاع ٥. وبذلك، تم تطهير طرق الإمدادات الرئيسية في القطاع ٥ وتحسينها وتأمينها. ومن المتوقع أن يؤدي التنفيذ الكامل لهذه العملية في جميع القطاعات إلى تعزيز الأمن على طول طرق الإمدادات الرئيسية، وبخاصة على الطرق الأساسية لتوفير المساعدات الإنسانية وتقديم الدعم اللوجستي للبعثة.

١١ - وفي ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، عُقد في أديس أبابا الاجتماع الأول للبلدان المساهمة بأفراد شرطة في البعثة. وعرض ممثل قوة الشرطة الوطنية بإيجاز الاحتياجات من الدعم الأساسي لتنمية القوة. ويُذكر من النتائج الرئيسية التي تمخض عنها الاجتماع الالتزامات والتعهدات المعلنة من جانب البلدان المساهمة بأفراد شرطة بشأن توفير قدرات إضافية إلى شرطة البعثة، بما في ذلك وحدات الشرطة المشكلة.

خامسا - الدعم المقدم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الوطني

١٢ - وفقا لأحكام القرار ٢٢٩٧ (٢٠١٦)، جرى بذل جهود كبيرة للحد من التهديد الناجم عن حركة الشباب وغيرها من الجماعات المعارِضة المسلحة. وفي هذا الصدد، اضطلع عنصر الشرطة والعنصر العسكري في البعثة، بالتعاون مع قوة الشرطة الوطنية، بمسؤولية تنسيق أمن الانتخابات وكفالة توافر خفارة مهنية ومتجاوبة ونشطة وفقا لما هو منصوص عليه في ولايتها. وتم تسيير دوريات يومية ذات وجود بارز، والاضطلاع بعمليات تطويق قائمة على المعلومات الاستخبارية، وإجراء عمليات تفتيش في مختلف أحياء بايدوا وكيسمايو ومقديشو على نحو استباقي لردع الأنشطة الإجرامية وأنشطة حركة الشباب الإرهابية. وبالإضافة إلى الحد من نسبة الهجمات والجرائم في بيدوا وكيسمايو ومقديشو، تسهم هذه العمليات المشتركة في الجهود الجارية لتنفيذ خطط الأمن الوطني، وكذلك في جهود إصلاح قطاع الأمن على نطاق أوسع، بسبل منها تدريب قوات الأمن الوطني وتقديم الإرشاد إليها.

١٣ - وللمساعدة على ضمان حرية الحركة والمرور الآمن والحماية لجميع المشاركين في عملية السلام والمصالحة، وكفالة أمن العملية الانتخابية، واصلت البعثة تقديم الدعم إلى قوات الأمن الوطني في وضع وتنفيذ خطط مشتركة لأمن الانتخابات، والحفاظ على اللجان الأمنية المشتركة ومراكز العمليات المشتركة، من أجل تعزيز التنسيق والاتصال وتبادل المعلومات الاستخبارية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة المساعدة التقنية والدعم الاستشاري إلى كل من الفريق المكلف بتنظيم الانتخابات غير المباشرة على المستوى الاتحادي والفريق المكلف بتنظيم الانتخابات غير المباشرة على مستوى الولايات، وقامت بنشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في جميع الأماكن الانتخابية لكفالة أمن الانتخابات، وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية دون وقوع حوادث، وتأمين حفل تنصيب الرئيس المنتخب حديثا.

١٤ - وفي سياق الجهود الجارية لإنشاء مؤسسات الشرطة في الولايات على النحو المنصوص عليه في الدستور المؤقت لجمهورية الصومال الاتحادية (٢٠١٢)، ومع التركيز على أداء الخدمات والمهام الأساسية للشرطة في جميع أنحاء الصومال، قامت شرطة البعثة باستقدام وفحص وتدريب ٦٠٠ من أفراد الشرطة الجدد لقوة الشرطة في الولاية الجنوبية الغربية و ٤٠٠ من أفراد الشرطة لقوة الشرطة في ولاية جوبالاند. وتم نشر أفراد الشرطة المدربين في مراكز الشرطة الرئيسية في بايدوا وكيسمايو وفي المناطق التي تمت استعادتها في ولاية جوبالاند من أجل ضبط الأمن داخل المجتمعات المحلية، والتعجيل بتحقيق الاستقرار، وتقديم الدعم لهذه العملية في تلك المناطق. وحاليا، يجري تدريب ٢٠١ من أفراد الشرطة في كيسمايو لنشرهم في ولاية جوبالاند. وقامت البعثة أيضا بتدريب ونشر ٨٨ فردا من أفراد الشرطة الصومالية في مقديشو، وواصلت تقديم الدعم التوجيهي في فترة ما بعد التدريب لكفالة صفة الاحتراف في أداء المهام.

١٥ - وفيما يتعلق بتقديم الدعم لتحقيق الاستقرار وتوسيع نطاق خدمات الشرطة ومهامها، وضعت البعثة الصيغة النهائية لوثائق تنفيذ المشاريع السريعة الأثر وقامت بتقديمها وفقا لمقترحات المشاريع المعتمدة للربع الأول في إطار الصندوق الدانماركي. وتركز الوثائق بصفة رئيسية على تدريب قوات الشرطة

الوطنية وتنمية قدراتها، وتوفير الدعم اللوجستي إلى مراكز الشرطة التي تم تحديدها على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات، وتقديم الدعم لاستعراض الهياكل التنظيمية للشرطة والهياكل التنظيمية الوظيفية، ومواءمة قوات الشرطة على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات مع أحكام الدستور المؤقت. وتمكن الاتحاد الأفريقي أيضا من تعبئة التمويل والموارد لدى حكومة اليابان من أجل إصلاح وتجهيز مراكز الشرطة، وتدريب أفراد الشرطة، والنهوض ببرامج التوعية بالخفارة المجتمعية لمكافحة نزعة التطرف والدعاية المتطرفة. ويراد بالجهود التي تبذلها البعثة تمكين قوة الشرطة الوطنية وتنمية قدراتها بطريقة تدريجية ومنظمة ومستدامة لتيسير نقل المسؤوليات تدريجيا إلى قوات الشرطة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات في مجالات الأمن الداخلي وصون القانون والنظام.

١٦ - وباتباع أفضل الممارسات وتطبيق مبدأ المساءلة وتقديم الدعم المستمر لمبدأ الحماية، جرى ضمان المجموعة المعنية بحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية عن طريق مختلف حملات التوعية المجتمعية التي نظمتها البعثة، والمواد التثقيفية التي جرى توزيعها بشأن العنف الجنسي والجنساني في مراكز الشرطة القادرة على أداء وظائفها وفي المجتمعات المحلية في بايدوا وبلدوين وكيسمايو، مع التركيز على العنف العائلي والجرائم الجنسية وحماية الطفل. وتم تدريب أفراد الشرطة وتقديم الإرشاد إليهم بشأن طرق الإحالة في إطار التصدي للعنف الجنسي والجنساني، والإجراءات المتعلقة بالفحص الطبي وتقديم العلاج، وسلامة الضحايا/الناجين وأسرهم، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والخدمات القانونية. وكانت حملات التوعية تهدف إلى تعزيز معرفتهم بنظم الإحالة المهنية بغية كفالة الإدارة الفورية للقضايا وضمان العلاج للضحايا/الناجين، وحفظ الأدلة الداعمة، وملاحقة الجناة قضائيا وفقا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتعامل مع قضايا العنف الجنسي والجنساني.

سادسا - حماية المدنيين

١٧ - أُحرز تقدم أيضا في تحسين الوعي على نطاق البعثة بشأن حماية المدنيين وضرورة كفالة الامتثال التام لمبدأ حماية الطفل، والسياسات في مجال السلوك والانضباط، بما في ذلك سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أجرت البعثة اتصالات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وحكومة الصومال الاتحادية، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية على شتى المستويات، من أجل تسليط الضوء على القضايا التي تؤثر على الأطفال وتقديم توصيات للتدخل. وبالتعاون مع فريق الدعم الإعلامي التابع للأمم المتحدة، بدأت البعثة بإقامة لافتات في الشوارع تحمل رسائل السلوك والانضباط في جميع أنحاء العاصمة وفي المدن الرئيسية داخل منطقة مسؤولية البعثة. وتلك الرسائل لا تقتصر على تأكيد التزام البعثة مجددا بالحفاظ على أعلى معايير السلوك، بل تسهم أيضا في زيادة وعي السكان المحليين بحقهم في الإبلاغ عن جميع الانتهاكات المرتكبة ضدهم.

١٨ - ويتلقى الأفراد النظاميون، في إطار المتطلبات الرئيسية لكفالة أعلى معايير الشفافية والسلوك والانضباط قبل نشرهم لدى البعثة، تدريب مرحلة ما قبل النشر الذي يراد به اطلاعهم على مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وضمان أن تكون عمليات البعثة مراعية للحساسيات الثقافية للصومال. وعلى الرغم من بعض العقبات، لا تزال البعثة على التزامها الثابت وقد دأبت على التقيد بالتزاماتها في إطار سياسة الاتحاد الأفريقي بعدم التسامح إطلاقا إزاء سوء السلوك

وعدم الانضباط، وبالامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بما يتفق مع سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

١٩ - ومنذ صدور التقرير السابق عن الحالة في الصومال الذي قُدم إلى مجلس السلم والأمن في جلسته ٦٤٩ المعقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اتخذت البعثة خطوات ملموسة لكفالة التشغيل الكامل للخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها، سعيا إلى تعزيز قدرتها على الاستجابة للحوادث المتعلقة بالخسائر في صفوف المدنيين. وعلى وجه الخصوص، وضعت البعثة مشروعا لإجراءات التشغيل الموحدة يحدد المبادئ التوجيهية الإجرائية لمختلف عمليات وإجراءات الخلية، وقامت بتقديمه إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي للموافقة عليه. وعند صدور الموافقة، ستُجري البعثة مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين للبدء بعملية دفع مبالغ على سبيل الهبة، مما سيتيح إمكانية تقديم تعويضات مالية متواضعة، في بعض الحالات، عن الحوادث غير المتوقعة الناجمة عن عمليات البعثة.

٢٠ - وفيما يتعلق بآخر المستجدات المتصلة بهذه التطورات، قدمت البعثة دعما إلى وزارة الشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان لتخطيط وإقامة التدريب المتعلق بحقوق الإنسان ومنع العنف الجنسي والجنساني. وبالإضافة إلى تصميم وتوفير المواد التي تحمل الرسائل ذات الصلة، قدمت البعثة الدعم التقني في إطار استعراض وإعداد محتوى التدريب. وعلاوة على ذلك، أعدّت البعثة مواد تثقيف الجمهور، بما في ذلك فيلم وثائقي قصير يسلط الضوء على المضاعفات التي يمكن أن تنجم عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

سابعا - تنفيذ مفهوم العمليات لعام ٢٠١٦

٢١ - وفقا لمفهوم العمليات والمهام لعام ٢٠١٦ الوارد في القرار ٢٢٩٧ (٢٠١٦)، حققت البعثة بعض النجاحات في جهودها الرامية إلى الحد من الخطر الناجم عن حركة الشباب وغيرها من الجماعات المعارِضة المسلحة. ونفذت البعثة، بالاشتراك مع قوات الأمن الوطني، عمليات قائمة على المعلومات الاستخبارية ضد حركة الشباب وغيرها من الجماعات المعارِضة المسلحة، قُتل خلالها ما مجموعه ٣٠٨ من عناصر حركة الشباب، واعتُقل ١٩ عنصرا، وأصيب ٦١ آخرون بجراح. وبالإضافة إلى ذلك، جرت مصادرة ما مجموعه ٢٨ بندقية كلاشنيكوف آلية من طراز ٤٧، و ٤ رشاشات كلاشنيكوف متعددة الأغراض، واثنتين من القنابل الصاروخية، واثنين من الرشاشات القصيرة، ومسدسين، واثنتين من القنابل اليدوية، و ١ ٦٩١ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ ملم.

٢٢ - وفي سياق الجهود المبذولة لتقييم الوضع الحالي للقوات الصديقة في جميع أنحاء منطقة مسؤولية البعثة، بما في ذلك قدراتها على الاضطلاع بعمليات تتسم بالفعالية، أنجزت البعثة عملية التقييم والتحقق المتعلقة بالجيش الوطني في جميع القطاعات. ونتيجةً لذلك، تعهدت قيادة الجيش الوطني بالتعجيل بعملية اقتناء أسلحة لجنودها المتمركزين في القطاعين ٢ و ٦.

٢٣ - ووفقا لخطط الأمن الوطني ومفهوم العمليات لعام ٢٠١٦ وما ينص عليه القرار ٢٢٩٧ (٢٠١٦)، نفذت البعثة بالتعاون مع قوات الأمن الوطني عمليات محدودة لتعطيل الأسلحة ذات النيران غير المباشرة في سياق جهود توفير الحماية للمنشآت والمرافق الحكومية الرئيسية وللمسؤولين

الصوماليين وكفالة أمنهم وحرية تنقلهم. ووفقا للقرار ٢٢٩٧ (٢٠١٦)، أصدر قائد القوة تعليمات إلى قادة القطاعات بإيلاء الأولوية لتطهير طرق الإمدادات الرئيسية المتبقية بغية تحسين تدفقات المرور والحد من تكاليف النقل، سواء بالنسبة للمجتمعات المحلية أو لتوفير الإمدادات اللوجستية. وبناء على ذلك، تم إطلاع وزير دفاع الصومال على قائمةٍ بطرق الإمدادات الرئيسية ذات الأولوية لكفالة كسب التأييد للعملية وتيسير العمليات المشتركة في إطار الجهود الجارية لتدريب قوات الأمن الوطني وتقديم الإرشاد إليهم.

٢٤ - وفي سياق الجهود المبذولة لتعزيز قدرات البعثة من حيث عوامل مضاعفة القوة، نُشرت ثلاث طائرات عمودية من قوة الدفاع الكينية في القطاع ٢ منذ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ثامنا - تحقيق الاستقرار والحالة الإنسانية

٢٥ - لتقييم أثر مختلف الجهود المبذولة في مساعي تحقيق الاستقرار وجهود الإنعاش المبكر، نظّمت بعثة الاتحاد الأفريقي، بالتنسيق مع شركاء آخرين في عملية تحقيق الاستقرار، منتدىً وطنيا مشتركا للتخطيط للاستقرار، جمع ممثلين عن جميع الولايات الأعضاء في اتحاد الصومال وممثلين عن الجهات المعنية الرئيسية في عملية الاستقرار، وذلك لتصور أفضل السبل لتوفير الدعم لأنشطة تحقيق الاستقرار على الصعيد الوطني التي تجري في مختلف المناطق المستعادة. وقد حدد المشاركون في المنتدى أهدافا مشتركة للاستقرار، يُنشد تحقيقها بمشاركة شاملة من المجتمعات المحلية وتحسين التنسيق مع عمليات البعثة. ولتحقيق هذه الغاية، تجري المساعي الرامية إلى مواءمة جهود وأنشطة تحقيق الاستقرار على الصُّعد الاتحادي والإقليمي والمحلي، تمشياً مع الاحتياجات المقدّرة والموارد المتاحة.

٢٦ - وقد أحرزت بعثة الاتحاد الأفريقي تقدما كبيرا في إشراك المجتمع المحلي وتعزيز التفاهم بين البعثة والسكان المحليين. وفي هذا الصدد، أشركت البعثة أعضاء برلمان ولاية جوبالاند بهدف توعيتهم بما عليهم أداؤه من أدوار بصفتهم ممثلين لشعب الصومال. وتلقى ثلاثون من أعضاء البرلمان تدريباً بشأن العملية التشريعية ودور البرلمان في تسوية النزاعات، والعلاقات مع الناخبين/الدوائر الانتخابية، وفعالية العضوية في اللجان البرلمانية. وضماناً لنقل المعارف والمهارات على نحو فعال، قام أعضاء البرلمان بزيارة إلى برلمان مقاطعة نيروبي، في كينيا، ووقفوا على أنشطة اللجان والمناقشات البرلمانية فيه.

٢٧ - وتواصل بعثة الاتحاد الأفريقي، وفقاً للتكليف المسند إليها، توفير الدعم لأنشطة الإنعاش المجتمعي عن طريق إنجاز العديد من المشاريع السريعة الأثر والمعزّزة للسلام. ويسعدني إبلاغكم أن هذه المشاريع، التي تشمل أيضا توفير المعدات للمستشفيات وإصلاحها وتوفير المياه النقية وإصلاح المدارس ومراكز الشرطة، تندرج كلها في إطار الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار على أمد طويل، ولا سيما في المقاطعات المحررة من قبضة حركة الشباب، وفي الصومال عموما.

٢٨ - ورغم الجهود الكبيرة التي بُذلت، فإن الحالة الإنسانية لا تزال مزرية في البلد، حيث نزح أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من ديارهم. وما زالت مشكلات الجفاف الآخذ في الاشتداد والانتشار، وما يترتب عليه من تشريد وفقدان في الأرواح وسبل كسب الرزق، تشكل مصادر قلق بالغ. والواقع أن تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تشير إلى أن أكثر من ٦,٢ ملايين شخص هم بحاجة ماسة إلى المساعدة الغذائية؛ وأن ٣,٣ ملايين شخص بحاجة ماسة إلى المساعدة المنقذة للأرواح، وأن الحالة

الهشة السائدة قد تتحول إلى حالة أزمة ما لم تُتخذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها. إضافةً إلى ذلك، يُقدر أن ٠٠٠ ٣٦٣ طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد، منهم ٠٠٠ ٧١ طفل من غير المرجّح أن يبقوا على قيد الحياة.

٢٩ - ويشير تقرير عن آفاق الأمن الغذائي صدر في الآونة الأخيرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن خطر تفشي المجاعة في عام ٢٠١٧ يظل احتمالا كبيرا في بعض المناطق. ففي معظم أنحاء البلد، بدأ السكان في التحرك، ويلاحظ أن قطاعات كبيرة منهم تهاجر من الأرياف إلى المناطق الحضرية وشبه الحضرية، حيث كثيرا ما تصل إليها في أحوال صحية سيئة للغاية. ووردت أيضا تقارير عن حالات تفشي مرض الإسهال الحاد ونقص شديد في المياه في مناطق هيران وباكول وجيدو وجوبا الوسطى وشبيلي الوسطى. كما أن أسعار المواد الغذائية الأساسية آخذة في الارتفاع السريع في شتى أنحاء جنوب الصومال ووسطه، بينما تشهد أسعار الماشية تدنيا حادا يدفع الرعاة اليائسين من بيع محصلوهم الهزيل قبل أن يموتوا، إلى إغراق السوق بها.

٣٠ - ورغم الصعوبات الأمنية، واصلت بعثة الاتحاد الأفريقي المساهمة، بقدر ما تتيح لها قدراتها، في تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، أمّنت البعثة طرق رئيسية للإمداد ومهابط الطائرات ووفّرت حراسة مسلحة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق مختلفة، بما في ذلك منطقة الكيلومتر ٥٠ و منطقتي ''ماركا'' و ''واجد''. وقدّمت البعثة كذلك رعاية طبية إلى الأشخاص المصابين بمرض الإسهال الحاد والكوليرا في المناطق المتضررة من الجفاف، وحفرت آبارا محلية وساعدت في توزيع الأغذية على أشد السكان ضعفاً في جميع القطاعات.

٣١ - وبُذلت جهود لضمان المشاركة والتنسيق بفعالية على الصعيدين المدني - العسكري. وفي هذا الصدد، تمخض اجتماع شهري مشترك بين بعثة الاتحاد الأفريقي والفريق العامل المعني بالتنسيق المدني - العسكري التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن تحديد أفضل السبل لتعزيز التنسيق المدني - العسكري في سياق حالة الطوارئ المتعلقة بالجفاف. ولضمان تبادل المعلومات وتصدي الوكالات على الوجه السليم للجفاف المستمر، تجري البعثة اتصالات مباشرة مع منسق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل تسريع تدفق المعلومات وزمن الاستجابة. ونتيجةً لذلك، فقد كان للرصد والإبلاغ اللذين قامت بهما البعثة للحالة الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرتها والمناطق التي لا سبيل للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني للوصول إليها أو التواجد فيها دورٌ رئيسي في تعزيز الاستجابة الإنسانية عموما.

تاسعا - الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٣٢ - يواصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تقديم الدعم اللوجستي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٤٥ (٢٠١٥)، الذي يكلف المكتب بتوفير مجموعة عناصر الدعم اللوجستي إلى ١٢٦ ٢٢ فردا من الأفراد النظاميين و ٧٠ موظفا مدنيا في البعثة. وهذا الدعم الذي يستند إلى ١٧ بندا متسلسلا وما فتئ يمكّن البعثة من توسيع نطاق عملياتها في جميع أنحاء منطقتها كاملةً، كان مرضيا إلى حد كبير. وفي إطار الجهود الجارية للتصدي لبعض التحديات المحددة في التقرير السابق، فقد أُحرز تقدم ملحوظ في إعداد أدوات حيوية في مجال

الإدارة ترمي إلى تبسيط وزيادة ضمان المساءلة والكفاءة المعزّزتين وتقديم الدعم في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، فقد بلغت عملية صياغة اتفاقات تنفيذ الدعم والإجراءات التشغيلية الموحدة للمركز المشترك لدعم العمليات مراحلَ مختلفة من الصيغة النهائية.

٣٣ - ويظل تزويد القوات بالدعم الطبي في الوقت المناسب وعلى نحو فعال جزءا أساسيا من الحفاظ على معنوياتهم وقدرتهم القتالية. فتلك الخدمات ما زالت كافية لإجلاء المصابين وتقديم الرعاية الطبية للمرضى في المستشفيات من المستوى الثالث في نيروبي. غير أن المستشفيات من المستويين الأول والثاني في منطقة البعثة ما زالت تعاني نقصا كبيرا في الأطباء المؤهلين وغيرهم من الموظفين الطبيين ذوي المهارات المهنية بسبب الحالة الأمنية غير المستقرة في البلد وعدم جاذبية المكافئات.

٣٤ - ورغم تسجيل تقدم في توفير حصص الإعاشة والوقود، فما زال تسليمها يعتمد على خدمات النقل الجوي الباهظ التكلفة وغير المستدام، ولا سيما في المناطق التي لا تزال فيها طرق الإمداد الرئيسية غير سالكة بسبب عوامل شتى، تتراوح بين التهديدات التي تشكلها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وتردي حالة شبكات الطرق وكثرة الكمائن التي تنصبها حركة الشباب لقوافل بعثة الاتحاد الأفريقي. ولئن كان التدريب في مجال مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتوعية بمخاطرها قد عزز إلى حد كبير قدرة البعثة على تحديد مواقع هذه الأجهزة على طرق الإمداد الرئيسية وتدميرها بنجاح، فإن ذلك التهديد لا يزال قائماً. ولذلك فإن من المتوقع أن يسهم تفعيل التوصيات المنبثقة من حلقة العمل المتعلقة بطرق الإمداد الرئيسية، التي عُقدت في نيروبي في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧، في تعزيز قدرة البعثة على الاستعانة بطرق النقل البري كوسيلة رئيسية لنقل الإمدادات في منطقة البعثة.

٣٥ - وفيما يتعلق بالنقل، فإن التأخير في إنشاء مرافق للصيانة في جميع القطاعات، المقترن بالصعوبات في اقتناء قطع الغيار في أوانه ما زال قائما ويعوق باستمرار القدرات الإجمالية المتعلقة بالصيانة والتصليح، مما أدى إلى تدني الصلاحية التشغيلية للمركبات، التي لا تزال أقل بكثير من العتبة التشغيلية الدنيا وقدرها ٧٥ في المائة. وتزداد الحالة سوءا بسبب طول مُهل التنفيذ التي ينطوي عليها اقتناء قطع الغيار، مما يؤثر سلبا في فعالية الوحدات التشغيلية المعنية. وقد يكون من المستصوب أن يكفل نظام المشتريات في المكتب مرونة أكبر للتكيف مع متطلبات إنفاذ السلام لبعثة مثل بعثة الاتحاد الأفريقي.

٣٦ - ورغم ما لوحظ من تحسّن كبير في توفير الهياكل الأساسية لأماكن الإقامة والمكاتب في جميع أنحاء القطاعات، فإن تشييد المراكز القطاعية المعلقة وتوفير المياه ما زال يشكل تحديا. ولكفالة توفير مياه الشرب والمياه المحمولة في الصهاريج، فقد وُجهت رسائل إلى قوات الدفاع الإثيوبية لطلب الإذن بحفر عدة آبار في القطاعات المعنية، ويجري استكمال ترتيبات مماثلة مع قوات الدفاع الكينية لحفر مزيد من الآبار في القطاع ٢.

٣٧ - وجدير بالذكر أن عددا كبيرا من ناقلات الأفراد المصفحة في القطاعين ٥ و ٦، رغم ما يبذله المكتب من جهود لصيانة المعدات المملوكة للشركاء، هي غير صالحة للاستخدام وتتطلب تصليحاً عاجلا حتى تتوفر للبعثة القدرات القتالية القوية لتنفيذ العمليات الهجومية الجارية والمقررة.

عاشرا – ملاحظات

٣٨ – في ضوء ما تقدم ذكره، أود أن أبدي خمس ملاحظات موجزة لينظر فيها مجلس السلم والأمن.

٣٩ – أولاً، أسهم نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على مدى العقد الماضي، في تيسير إحراز التقدم ووضع الأساس لتحقيق مكاسب سياسية وأمنية في الصومال. وكان هذا الاستنتاج ما تم التوصل إليه خلال الدراسة المنتهية في الآونة الأخيرة بشأن الدروس المستخلصة بعد مرور ١٠ سنوات على نشر بعثة الاتحاد الأفريقي. ويجدر بالإشارة أن المجلس قد أوعز إلى اللجنة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ أن تجري دراسة عن الدروس المستخلصة من بعثة الاتحاد الأفريقي من أجل استعراض الإنجازات والتحديات الرئيسية واقتراح توصيات بشأن المضي قدماً. وأعيد تأكيد هذا الطلب خلال جلسة المجلس ٦٤٩ التي عُقدت في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ حيث طلب أعضاء المجلس أن تُستكمل الدراسة المذكورة. وعملاً بذلك الإيعاز، شاركت اللجنة وبعثة الاتحاد الأفريقي في تنظيم حلقة عمل عن الدروس المستخلصة من البعثة في نيروبي يومي ٩ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وتعكف اللجنة على وضع الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بالدراسة، وربما قد يرغب المجلس في أن ينظر في عقد دورة تُكرَّس لاستعراض نتائج تلك الدراسة.

٤٠ – ثانياً، المكاسب التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي لا يمكن الحفاظ عليها إلا من خلال عملية سياسية شاملة تحظى باتفاق الجهات المعنية الوطنية في الصومال، ولا سيما حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وفي هذا الصدد، قد يرغب المجلس في تكرار تأكيد الرضا الذي أبدته اللجنة وبعثة الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين فيما يتعلق بالعملية السياسية التي بدأت في أعقاب الاجتماع المعقود في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ ضمن إطار مجلس الأمن الوطني، الذي يتولى رئيس الصومال رئاستَه، وهو ما أدى إلى إبرام اتفاق بشأن النقاط الرئيسية المتعلقة بهيكل الأمن الوطني في الصومال. وستكون هذه العملية السياسية ذات شأن كبير لتعزيز التوصل إلى نتيجة شاملة تكون جزءا لا يتجزأ من تقديم الدعم بقدر أكبر من الفعالية والاتساق من المجتمع الدولي.

٤١ – ثالثاً، لم يكن التزام المجتمع الدولي تجاه الصومال وتقديم الدعم إليه قط أهم مما هو عليه الآن. وفي هذا لصدد، أود أن أشدد على النقطة التي طرحها نظيري في الأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، خلال بيان صحفي مشترك صدر بعد المؤتمر السنوي المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي عُقد في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وأشار فيها إلى أن ”العمليات مثل تلك التي تقوم بها بعثة الاتحاد الأفريقي، حيث يلتزم الاتحاد الأفريقي ليس فقط بصون السلام في الصومال بل بالتحقق من أن السلام يسوده، هي عمليات تحتاج إلى دعم أقوى بكثير يقدمه المجتمع الدولي، وبحاجة إلى أن يتوفر لها التمويل الذي يمكن التنبؤ به، بطرق شتى أرى أن من بينها أيضا إمكانية أن تُستمد من الأنصبة المقررة“. وتوفير الموارد للبعثة وتقديم الدعم إلى الصومال ليست مسؤوليات أفريقية فقط، بل هي التزامات على المجتمع الدولي أن يفي بها باعتبارها وسيلة من وسائل تحقيق الأمن الجماعي.

٤٢ – رابعاً، يشكّل تحسين تنسيق الدعم المقدم من الشركاء الدوليين إلى المؤسسات الأمنية في الصومال أمراً لا غنى عنه، مثلما هو الدعم الذي يستند إلى الشفافية ويقوم على عملية تقييم تجتاز التدقيق وتتسم بالشمولية لقدرات واحتياجات المؤسسات الأمنية الصومالية في الوقت الراهن. وتقتضي الحاجة ضمان أن يكون التدريب المقدم لقوات الأمن الصومالية خاضعا للمساءلة وموحدا. فالتدريب

ينبغي أن يجري داخل أراضي الصومال وأن ينصب التركيز فيه على تدريب المدربين لضمان التمكين والاستمرارية. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء الاعتبار لإرساء التعاون المعزز باتخاذ ترتيبات متفق عليها بشأن الدعم المقدم من الشركاء إلى قطاع الأمن وبناء المؤسسات في الصومال. وعلاوةً على ذلك، يتعين على بعثة الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي ككل مساعدة حكومة الصومال الاتحادية في وضع وتنفيذ آليات المساءلة اللازمة للدعم اللوجستي والمالي الدولي.

٤٣ - وأخيرا، فإن دور بعثة الاتحاد الأفريقي سيظل مهما بعد عام ٢٠١٨، ضمن الاستراتيجية الجارية المتعلقة بتولي المسؤولية الأساسية عن قوات الأمن الوطني. وينبغي أن يتيح استعراض بعثة الاتحاد الأفريقي المقبل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فرصة لاستعراض المهام وإعادة تحديدها، إضافةً إلى خيارات إعادة تشكيل البعثة، استنادا إلى توافق سياسي بين جميع الجهات المعنية. ويشمل هذا الأمر زيادة التوافق في الآراء بشأن الأدوار التي يتعين أن تضطلع بها البعثة فيما بعد إنفاذ السلام فيما يتعلق بالشرطة والعناصر المدنية من المشاركة الدولية في الصومال. وعلاوةً على ذلك، هناك حاجة ماسة إلى الاستمرار في التركيز على مواءمة المهام الصادر بشأنها تكليف والموارد المتاحة. وكما دأبت البلدان المساهمة بقوات على الإشارة إليه مراراً، فإن وجود البعثة بعد عام ٢٠١٨ سيتحدد بمدى ضرورة الحفاظ على التضامن الأفريقي وإقامة شراكة مع المجتمع الدولي تكون مستندةً للاحترام المتبادل والخضوع للمساءلة وتوفير الموارد.